الفصل السّابع

التّطورُ الأجتماعى : عوامِلهُ ووجْهتهُ

تتصل فكرة التطـور الاجتماعي اتصالا وثيقا بنظريات التكـوين الاجتماعي التى أتينا على بيانها فى الفصل الثالث . فرأي الذين يأخذون بنظرية « التركيب الاجتماعي » يختلف اختلافا أساسيا فى موضوع التطـور الاجتمـاعي عن رأي الذين يأخـذون بنظريـة « التصيّر الاجتماعي » ، لا من حيث أن الأول يؤكـدون جانب المنظمـات الاجتماعية فى حين يؤكد أصحاب نظرية « التصيّر » جانب النظم التى توجه العلاقات الاجتماعية فحسب ، وانما باعتبار أن أصحاب نظرية « التركيب الاجتماعي » يرون ان التطور يكون بنمو الأجزاء ودرجة تحقق الانسجام فيما بينها ، بينما يرى الآخرون أنه يكون بنسبة ما تنطوى عليه العلاقات الاجتماعية من التعارض والتوافق وبمبلغ تأثير هذا

التعارض أو التوافق فى تحقيق الأهداف الاجتماعية العامة • ويختلف رأي المفكرين الاجتماعيين فى موضوع التطور كذلك ، بالنسبة لما يعتبرون أنه الأصل فى نشوء المجتمع ، فالذين يرجعون نشوء المجتمع الى الغرائز والطباع يختلفون فى تعيين مدلول التطور الاجتماعي عن الذين يرجعون نشوء المجتمع الى « الثقافة » ؛ كما يختلفون بالنسبة لما يرجحونه من العوامل التى تقوم المجتمع ، فالذين يرجحون العوامل الطبعية أو عوامل الجنس فى تعيين هيئة المجتمع يختلفون فى مدلول التطور الاجتماعي عن الذين يرجحون عوامل البيئة والعوامل الجغرافية أو الذين يرجحون العوامل الاقتصادية •

ولم يكن هنالك من أثر لفكرة التطور الاجتماعي فى المجتمع البدائي الذى انحصر فيه الفكر فى حدود التقاليد والعادات وانصرفت الجهود الفكرية فيه الى تأييد ما هو قائم أو تحقيق صورة المجتمع الذى قومه السلف الصالح • على أن هذا ليس معناه ان المجتمع بقي جامدا ، لأن الواقع حتّم بالفعل العادات والتقاليد الاجتماعية بحكم الضرورة ، وجرّ المجتمع على الخروج بالتدريج من الحدود الضيقة التى حبسته بها هذه التقاليد والعادات ؛ فاقتصر مجال الفكر فى هذا التطور على مفردات التبدلات ذات الأثر الفعلي فى تحوير العادات والتقاليد وأساليب العيش ، من دون وعي أو خطة أدركها الفكر أو هدف اليها •

وظهرت أولى بوادر فكرة التطور الاجتماعي فى فلسفة الاغريق

متصلة بفكرة تطور الكون والوجود • وكان الاغريق قد تصوروا أول الأمر ، خروج الانسان الى الوجود تصورا « ميثولوجيا » على نمط ما تصورته الأقوام البدائية فى أساطير الخليقة • فلما ظهر الفلاسفة الطبيعيون ، أمثال « طاليس » (Thales) و « أناكسيمندر » (Anaximander) و « أناكسيمينيس » (Anaximenes) ، أبعدوا فكرة التدخل الآلهي فى الوجود ، وفسروه تفسيراً مادياً على أساس أن التغير من طبيعة المادة التى هي الأصل فى الوجود ، فكانوا أول من يسر للفكر ادراك فكرة التطور(١) • وأعقبهم « هيراقليطس » (Heraclitus) الذى صور الحياة « جريان » دائم تتغير بها طبيعة الأشياء تغيراً متواصلا بما تنطوى عليه من ظاهرتي النمو والانحلال المتناقضتين : فالوجود لا ينفك عن نقيضه اللاوجود ، مثل النهار لا ينفك وجوده عن وجود نقيضه الليل ، ومثل الحياة يقوم وجودها بصراعها الدائم مع نقيضها الموت ؛ فظواهر الوجود تقوم اذاً ، بالصراع الدائم بين المتناقضات التى تنطوى عليها طبيعة الاشياء ، وهذا الصراع هو الذى يؤدى بالموجودات الى التطور فى سبيل مقاومة عوامل الفناء(٢) • وخطورة آراء « هيراقليطس » هذه فى أنها أوحت الى « هيكل » باصول « الجدلية » التى قامت بها فلسفته ، وهي الأصول التى اتخذتها

(١) Social Evolution ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية •

(٢) Burnet ، ص ١٣٠ ـ ١٦٨ •

« المادية الجدلية » وفسرت بها التطور الاجتماعي بطريقة « المادية التاريخية » ، وسنأتي على بيانه .

على أن المثالية ، التي كانت لها الغلبة في حياة الفكر الاغريقي منذ عهد سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ودامت لها هذه الغلبة طيلة القرون الوسطى ، لم تأخذ فكرة التطور على هذه الأسس المادية ، وانما عبرت عنها باسلوب المثالية ، فصور أفلاطون التطور الاجتماعي على أساس الاصلاح حسب خطة مرسومة يمليها العقل ، كما فعل في كتاب « الجمهورية » ومن ثم في كتاب « القوانين » . وتصور « أرسطو » ان للتراكيب الاجتماعية عهود تزدهر بها وأخرى تصير فيها الى الاضمحلال ، فراح يتحرى عن الأسباب التي تؤدي الى ازدهار الحياة العامة والعوامل التي تؤدي بها الى الاضمحلال ، لتكون دليلا يهتدي بها المشرعون وأولو الأمر ودعاة الاصلاح ، كما فعل في كتابه « السياسة » .

ولم يظهر جديد ذو شأن بخصوص فكرة التطور الاجتماعي ، حتى كان القرن السابع عشر ، عندما تعرض « هوبس » في كتابه *Levialhan* في عام ١٦٥١ ، و « لوك » في كتابه *Government On Civil* في عام ١٦٩٠ ، الى موضوع الأقوام البدائية وأشارا الى التشابه الملحوظ في حياتها من جهة ، والى موقعها بالنسبة الى الأقوام الذي تقدمتها في مضمار الحضارة من جهة أخرى ، فكانت

هذه الاشارة أولى بوادر الالتفات الى الأطوار الاجتماعيـة فى حيـاة الفكر الحديث • وكان أول من أخذ بهذه الفكرة ، الفيلسوف الفرنسى « بوسويه » (Jacques Benigne Bossuet) فى كتابه *Discours sur l'histoire universelle* فى عام ١٦٨١ حيث أثبت اثنى عشـرة مرحلة من مراحل التطـور الاجتماعي • وجاء من بعـده الاقتصادي الفرنسـى « توركو » (Robert Jacques Turgot) فبين فى كتابه *Plan de deux discours sur l'histoire universelle* فى عـام ١٧٥٠ مراحل تقدم المجتمع من دور الصيد الى دور الرعاية فالزراعة حتى بلغ دور المدنية الذى نشأ فيه نظام الحكومـة • وجاء من بعـده الفيلسوف الفرنسى الثورى « كوندورسه » (A. N. C. Condorcet) (M. J. فأكد آراء « توركو » هذه فى كتابه (*de l'esprit humain*) فى عام ١٧٩٥ (*Esquisse d'un tableau historique des progres*) وكذلك فعل « هيوم » فى رسالتيه *Progress of Arts and Seiences* و *On National Chracter* اللتين عـارض فيهما رأي « مونتسكيو » فى تأثير البيئة ، فقال ان تطور المجتمع متصل بتطور التقاليد واقتباس النظم الجديدة ، وبما يغلب على الحكومـة من النزعة الى المحافظة أو الميل الى الأخذ بأسباب التقدم ، وبما تكون عليه الحكومة من ضعف أو قوة ، وبمدى التأثر بالمجتمعات الأخرى ، وبما تبدعه الأفكار اللامعـة وبما تؤدى اليه الأحداث العالمية من

On the Rise and

اضطراب فى النفوس وانبعاث فى الأذهان .

ولما جاء « كونت » الذى وضع منذ عام ١٨٣٠ ، قواعد علم الاجتماع فى كتابه *Cours de philosophie positive* ، اعتبر ان للتطور الاجتماعي قواعد عامة فى المجتمع الانسانى كله ؛ فقال ان التبدلات التى تجرى فى « ثقافة » المجتمع ، بطيئة وتدرجية ومتواصلة ، وهي تجرى على نهج ثابت ومقرر ؛ وان التفاوت فى الثقافة بين المجتمعات ، مرجعه التفاوت فى سرعة اجتياز مراحل التطور بين مجتمع وآخر . وقال ان التطور النفسي والعقلى والفني لابد وان يجتاز هذه المراحل التى هي واحدة فى جميع أدوار التاريخ ؛ وقد عينها ، مستشهدا بالتاريخ الأوربى الحديث ، فى ثلاثة وهي : مرحلة اللاهوت ومرحلة الفلسفة ومرحلة الانشاء .

وقد تأثر « هربرت سبنسر » بآراء « كونت » هذه ، ولكنه تجاوزها الى القول بان تطور المجتمع يلازم التطور العام فى الحياة وفى الكون ، بتحول البسيط الى المركب ، والمتجانس الى غير المتجانس ، وبتكامل الكل وتفاوت الأجزاء بالاختصاص . وقال ان كل درجة فى سلم الارتقاء ، هي أرقى من التى سبقتها فى الزمن ودون التى تليها .

وكان « سبنسر » آخر الكتاب الذين أنشأوا فكرة التطور الاجتماعي على أساس الاستنتاجات العقلية ، لأن قيام علم الاجتماع

واتساع مجال العلوم الاجتماعية ـ وخصوصاً علم الانسان وعلم الآثار والتاريخ ـ وتراكم الشواهد العلمية ، بعد ان تيسرت سبل البحث والتحري ، كل ذلك حوّل فكرة التطور من الاستنتاجات العقلية الى الأصول العلمية . ولقد كان تطور المجتمع الأوربى الحديث ، على مشهد من المفكرين وعلماء الاجتماع ، عاملا قويا فى ايضاح موضوع التطور وتوجيهه توجيها واقعيا .

وكان من أول مظاهر التحول من فلسفة التطور الاجتماعى المعتمدة على الفرضيات العقلية الى الدراسة الواقعية لسيرة التبدل الاجتماعي (Social Change) ، تعيين مدار هذا التبدل : أهو العوامل الطبيعية ، أم هو الناس أنفسهم ، أم انه « الثقافة » أو التراث الاجتماعي (Social Heritage)، فلوحظ فى هذا الخصوص : أن الطبيعة ـ المناخ والظواهر الطبيعية ـ لا يصيبها من التبدل فى غضون المراحل التاريخية الا نصيب يكاد يكون غير محسوس ؛ وأن البشر أنفسهم لا يصيبهم كذلك تغير يستحق الذكر فى خصائصهم الموروثة وفى طباعهم ، فالناس فى الأدوار التاريخية لم يتبدلوا الا قليلا ؛ بينما التبدل المستمر يجرى فى ميدان « الثقافة » أو « التراث الاجتماعي » ، وهو العامل الذى يتميز به الانسان عن سائر المخلوقات الحية . وبذلك انحصر موضوع التطور الاجتماعي بدراسة التبدلات الحادثة فى حياة الانسان الواقعية فى الدرجة الأولى ، وهو الموضوع الذى يتناول « الثقافة »

أو التراث الاجتماعي ؛ وأصبح موضوع التطور بهذا الحصر موضوعاً علمياً قائماً على الأسس المادية وبعيداً عن الفرضيات والأحكام المجردة(٣) .

* * *

وترتب على علماء الاجتماع ، بعد أن تعين موضوع التطور الاجتماعي ، أن يكتشفوا العامل الفعال فى مجرى تبدل « الثقافة » ؛ وسنقصر البحث هنا فى ثلاث نظريات أساسية بخصوص هذا العامل : الأولى تذهب الى أن « مفتاح » التبدلات الاجتماعية فى ميدان « الثقافة » هو « الاختراع » (Invention) ؛ والثانية تذهب الى القول بان « انتشار الثقافة » (Diffusion of Culture) هو العامل الفعال فى التطور الاجتماعي ؛ اما الثالثة فتعتبر عامل انتاج وسائل المعيشة هو العامل الأبعد اثراً فى هذا التطور .

ويعرف « الاختراع » فى هذا الخصوص بانه « العنصر الجديد » الذى يضاف الى « الثقافة » ؛ وقد يكون « الاختراع » آلياً ، مثل المحرك البخارى ، أو المحرك الكهربائى ، أو جهاز التلفون ؛ وقد يكون « اجتماعياً » مثل سائر المبادىء السياسية أو الاجتماعية التى تعبر عن ضرورات الحياة العامة فى مرحلة معينة ؛ وقد يكون « فكرياً » مثل سائر القواعد العلمية التى يتوصل اليها المفكرون والعلماء فى ميدان العلم

(٣) Social Change ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

والمعرفة . ومهما كانت هذه الاختراعات فانها يقتضي ان تعبر عن ضرورات اجتماعية وان يكون مبعثها الحاجة ، أو كما قيل فى المثل « الحاجة أم الاختراع » .

ولما كان من خصائص « الاختراعات » انها تتراكم فتزيد بتراكمها مادة الثقافة وعناصرها من جهة ، وتولد تزايدا فى الاختراعات من جهة أخرى ؛ فانها بذلك لا تكون عاملا فى التبدل الاجتماعي فحسب ، بل تكون عاملا فى تزايد سرعة هذا التبدل كذلك . ولما كان التزايد فى الاختراعات مستمرا بحكم الضرورة فان التبدلات الاجتماعية تضطرد بحكم الضرورة أيضاً . وكلما زادت عناصر « الثقافة » فى المجتمع ، اتسع مجال الاختراع وتوافرت أسبابه وتيسر للتبدلات الاجتماعية ان تتقدم بالمجتمع فى مضمار الحضارة ؛ وكلما نضبت عناصر الثقافة فى المجتمع ـ كما هو الحال فى مجتمع الاسكيمو مثلا أو غيره من المجتمعات التى لا تزال تحيا حياة الفطرة ـ ضاق مجال « الاختراع » وانحرف المجتمع الى الجمود ؛ فتأخر مجتمع الاسكيمو حسب هذا التفسير ، لا يجوز ان يعزى الى انحطاط طبعي وانما مرجعه ضيق مجال « الاختراع » .

والتفاوت فى سرعة التبدلات الاجتماعية ، يختلف فى هذه النظرية ، باختلاف نواحي التراث الاجتماعي . وينقسم هذا التراث ، فى هذا الخصوص ، الى قسمين : القسم المادى ، ويشمل كل ما

يستخدمه الانسان فى توفير حاجاته المادية وفى انتاج هذه الحاجات ؛ وغير المادى ، ويشمل النظم والمنظمات الاجتماعية والعلوم والفنون والفلسفة والموسيقى والأدب والدين والأخلاق والعادات ونحوها • وقد لوحظ بوجه عام ، ان التبدل فى القسم الأول أكثر كمية وسرعة من التبدل فى القسم الثانى • وحاول البعض أن يفسر هذه الظاهرة بتشبيهه المجتمع بالنهر الجارى الذى تتفاوت فيه سرعة التيار بين سطحه ووسطه من جهة وبين قعره وجوانبه من جهة أخرى • ولكن هذا التفسير فى رأي البعض الآخر ، لا ينطبق على ما هو مشهود من الارتباط الوثيق بين مختلف عناصر الثقافة ؛ فالاكتشافات العلمية لا شك قد أعقبتها تبدلات فى الآراء الدينية ، ونظام العائلة قد تأثر بحكم الضرورة بقيام المعامل ، ومجال مساهمة المرأة فى الحياة العامة قد تأثر بالمخترعات التى يسرت حفظ الطعام فيسرت لها التحرر من ادارة شؤون المنزل • ويرى هذا الفريق ، ان التفاوت الظاهر بين النواحى المادية وغير المادية فى التراث الاجتماعي يرجع الى ان التبدلات المادية لا تعقبها تبدلات عامة فى النواحى غير المادية الا بعد ان تعم هذه التبدلات المادية فيشمل تأثيرها المجتمع كله • ومجرى التبدل الاجتماعي فى مجتمع معين يتأثر بدرجة اتصال هذا المجتمع بمجرى التطور الاجتماعي العام ، فالتبدلات الاجتماعية فى المناطق المنعزلة مثل الجزر البعيدة المنقطعة والصحارى والمناطق الجبلية لا تسير بالسرعة عينها التى

تسير بها هذه التبدلات فى المناطق الوثيقة الاتصال بمجرى الحضارة(٤) .

اما نظرية « انتشار الثقافة » فتؤكد موضوع شيوع عناصر الثقافة واقتباس الاختراعات باعتبار عامل « الانتشار » هذا هو العامل الفعال فى تطور الثقافة ، لانه يؤدى الى ان تعم عناصر الثقافة والاختراعات المعمورة كلها فتحمل المجتمع الانسانى الى مرحلة جديدة من مراحل التطور الاجتماعي . وهذا « الانتشار » يكون اما بطريق الهجرة أو الاعمار أو الفتوح أو التبشير أو التجارة أو الثورة أو التسرب أوبعدد من هذه الطرق فى الوقت عينه . ومن خصائص هذا « الانتشار » انه يؤدى الى تفاعل عناصر الثقافة القديمة والحديثة فى كل مجتمع بحيث يصبح بذاته عاملا فى نمو عناصر الثقافة وتزايدها ، وبذلك يؤدى الى اضطراد التبدل فى الحياة الاجتماعية . ومما يعرقل سير « الانتشار » ، فى رأي رجال هذه النظرية ، العوائق الجغرافية فى الدرجة الأولى ؛ ومن ثم التماثل فى أسس عناصر الثقافة ، فالاسلام والمسيحية مثلا ، باعتبار أن قوام كليهما الوحدانية والنبوة والكتب المنزلة وجدتا صعوبة فى تسرب كل منهما الى مناطق الأخرى .

وقامت نظرية « انتشار الثقافة » فى مدرستين : المدرسة الجرمانية النمسوية ؛ والمدرسة الانكليزية . اما الأولى ، فتقول بوجود سبعة أو ثمانية أصناف أصلية للثقافة ، كل منها مستقل فى طبيعته وعناصره

(٤) Invention ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

ومواطنه . وقد دخلت هذه الأصناف ، بوساطة « الانتشار » ، فى جميع الثقافات ، وأصبحت كل ثقافة من الثقافات القائمة تتميز بنسبة ما دخل فى تركيبها من كل صنف من هذه الأصناف .

وأما المدرسة الانكليزية ، وأشهر رجالها « ريفرس » و « جورج اليوت سمث » (George Elliot Smith) ، فتذهب مبدئيا الى القول بان « الثقافة البدائية » كانت أقرب بطبعها الى الركود ، ولكن حدث منذ حوالي ثلاثة آلاف سنة أن وقعت فى مصر مجموعة من الأحداث الشاذة فى وقت واحد ، فكان من جراء هذه الأحداث أن نشأت فيها ثقافة جديدة أدت الى تقدم سريع فى الزراعة وفى التعدين وفى التنظيم السياسي والكهنوت ، وبزغت فيها فكرة الحياة بعد الموت ، ونشأت فيها فنون التحنيط والتصوير والكتابة ، وبذلك أصبحت مركزا لثقافة العالم القديم انتشرت منها الثقافة الى جميع جهات المعمورة بنسب متفاوتة ؛ ومن ثم أعقبتها « الثقافة » الاغريقية التى وضعت أسس الثقافة الحديثة(٥)

٨ وأما النظرية الثالثة فانها ترجع تطور المجتمع مبدئياً الى التبدلات التى تجرى فى أسلوب الحصول على أسباب المعيشة ، أي التبدلات التى تجرى فى أسلوب انتاج ضروريات المعيشة ، باعتبار ان هذا الاسلوب هو الذى يعين مرحلة المجتمع وهو الذى يؤدى به الى التقدم

(٥) Diffusionism ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

من مرحلة لأخرى . وأسلوب الانتاج هذا ، يقصد به : أولا ؛ قوى الانتاج بما فى ذلك الأدوات والآلات ومعرفة استخدامها وصنعها ، وكذلك عادات العمل ونظامه والتجارب التى تتراكم من جراء عمليات الانتاج ؛ ويقصد به ثانياً ، علاقات الانتاج ، أي علاقات الناس فيما بينهم أثناء سير أعمال الانتاج ، باعتبار ان الانتاج عمل جماعي لا فردي . وهذه النظرية هي نظرية المادية التاريخية ، أو بعبارة أخرى ، هي نظرية المادية الجدلية مطبقة فى الاجتماع ؛ وهي النظرية التى تقضي ، كما يقول « أنجلس » ـ « بان تستقصى أسباب جميع التبدلات الاجتماعية والثورات السياسية فى التبدلات التى تجرى فى أساليب الانتاج والمبادلة ، وليس فى أدمغة الرجال أو فى مدى ما يدركون من الحقائق الأزلية أو ما ينشدون من مبادىء العدالة ؛ أي أنها يجب أن تستقصى فى كل مرحلة ،لا فى فلسفتها وانما فى اقتصادها[٦] . » .

ومن خصائص هذه النظرية ، أنها تنبذ مبدئياً ، جميع النظريات والآراء التى ترجع تطور المجتمع أو التبدلات التى تجرى فيه الى غير العوامل الاجتماعية ؛ فهي بهذا الاعتبار ، تنبذ نظرية الجنس مثلا ، لأنها تستند الى الخصائص الموروثة : وتنبذ نظرية البيئة ، من حيث اعتبارها عاملا أساسيا فى التطور الاجتماعي ، وتقدر أهميتها بنسبة ما يجرى فيها من تبادل التأثير بين الانسان أو القوى الاجتماعية وبين قوى

(٦) Anti-Dühring ، ص ٣٠٠ .

الطبيعة . ومن خصائصها أيضاً انها تعتبر العلم جزءاً لا يتجزأ منها فتفترض أن النظريات محكها التطبيق ، فما يثبت فى التطبيق ، أي ما يثبت بأسلوب العلوم يكون هو الصواب ؛ ولقد كان « أنجلس » يستشهد دائماً ، فى هذا الخصوص ، بقول « غوتة » : فى البدء كان العمل . وللايجاز نلخص هذه النظرية بما يأتى : —

أولاً ، ان ثقافة كل مرحلة اجتماعية تؤلف كلاً متداخلاً ومتماسكاً ، ولذلك فان أية ناحية من نواحي الحياة العامة أو التبدلات التى تجرى فيها لا يمكن دراستها الا باعتبار أنها جزء من الكيان الاجتماعي الكلي والنشاط الاجتماعي العام ، ولا يمكن فهمها الا باستقصاء جذورها الاقتصادية ؛ فالتبدلات التى تجرى فى حقل القانون أو التربية أو المعتقدات أو الفنون أو فى أي حقل آخر من حقول النشاط الاجتماعي لا يمكن دراستها الا فى ضوء صلتها بالأسس الاقتصادية ، أي فى ضوء صلتها بقوى الانتاج والعلاقات القائمة فى حقل الانتاج . ولذلك فان دراسة التطور الاجتماعي تكون بدراسة قوانين التطور الاقتصادى للمجتمع .

ثانياً ، ان الكيان الثقافي ، ليس « كلاً » متداخلاً ومتماسكاً فحسب ، وانما هو « كلاً » نامياً . وعامل التغير فى هذا الكل لا يكشف لنا أسباب التحول الاجتماعي من مرحلة لأخرى فحسب ، وانما يكشف لنا الطابع الثقافى الغالب فى المرحلة ذاتها . فأسلوب الانتاج ،

الذى هـو عـامل التغـير ، من خصـائصه الأسـاسـية أنه يتغـير وينمـو باضطـراد ، وبـذلك يؤدى الى تغـير النظـام الاجتمـاعي باسره ، بما فى ذلك المنظمات والآراء والمعتقدات وسائر مظاهر التراث الاجتماعي • والتبدل فى أسلوب الانتاج يبدأ أولاً بالتبـدلات التى تجرى فى القوى المنتجة أو بالأحرى بالتبدلات التى تجرى فى أدوات الانتاج وآلاته ، ومن ثم فى علاقات الانتاج التى تقوم بين الناس • على ان ذلك لا يعني أن هذا العامل لا يتأثر بالعوامل الاجتماعية الأخرى ؛ ويقول « أنجلس » فى هذا الخصوص : ان عوامل التطور فى السياسة وفى القانون والفلسفة والأدب والفنـون ، وان استندت الى التطور الاقتصادي ، ولكنها تتبادل التأثير فيما بينها وتؤثر كذلك فى الأساس الاقتصادي • فليس صحيحاً أن يعتبر الوضـع الاقتصادي هو القـوة الوحيدة ذات الفعالية وما عداها ليس الا نتيجة غير ذات فعل ؛ وانما الصحيح ان تبادل التأثير يجرى (فيما بينها) حسب أحكام الضرورة الاقتصادية التى تفرض ارادتها فى النتيجة(٧) • وللتقاليد الاجتماعية على الخصوص ، أثرها المحسوس فى اعاقة التطور الاجتماعي لا سيما فى النواحي غير المادية من التراث الاجتماعي ؛ ويقول « ماركس » فى ذلك : « ان تقاليد الأجيال الغابرة تجثم مثل الكابوس على أدمغة الاحياء » • وهذا هو السبب فيما نراه ـ حسب تفسير المادية التاريخية ـ من تأخر

(٧) Correspondence ، ص ٥١٧ •

العلاقات العائلية والمعتقدات والفنون والفلسفة عن مجارات التطور فى قوى الانتاج . وباعتبار أن طابع التراث الاجتماعي ـ فى هذه النظرية ـ يطابق العامل الاقتصادي ، فقد نشأت خمسة مراحل تاريخية ، كل مرحلة منها تقوم على علاقات للانتاج مطابقة لضرورات قوى الانتاج ومقتضياته وهي : النظام البدائى الذى قام على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ؛ ونظام الرق الذى قام على أساس الملكية الخاصة المطلقة لوسائل الانتاج ، بما فى ذلك حرية التصرف بالعبد الذى هو القوة العاملة ؛ والنظام الاقطاعي الذى يقوم على أساس ملكية النبيل الاقطاعي لوسائل الانتاج بما فى ذلك حرية التصرف المقيدة بالقن الذى هو القوة العاملة ؛ ونظام الراسمالية ، وهو الذى يقوم على أساس السيطرة الخاصة على وسائل الانتاج من جهة ، وعلى الحرية الشخصية للقوة العاملة المضطرة بحكم الضرورة الاقتصادية ان تبيع قوة العمل الى الراسماليين الذين يسيطرون على وسائل الانتاج من جهة أخرى ؛ وأخيراً ، النظام الاشتراكى الذى يقوم على أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج وبه تتم حرية القوة العاملة .

ثالثاً ، ان قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التى تتعين بها الخصائص الأساسية للتراث الاجتماعي فى كل مرحلة لا تنشأ فى المرحلة نفسها وانما تنشأ فى صميم المرحلة السابقة ؛ ولا تقوم نتيجة لخطة موضوعة أو عمل مقصود بذاته ، وانما تنشأ وكأنها جاءت وليدة الصدفة ، وان كانت تعبر فى

وجودها عن ضرورة قائمة • ويقول « أنجلس » فى هذا الخصوص : « ان الناس أنشئوا تاريخهم بأنفسهم ، ولكنهم لم ينشئوه بعد ارادتهم الاجماعيـة أو بمقتضى مشـروع جمـاعي حتى فى جماعـة خاصـة ومحدودة • فمساعيهم تتضارب وبحكم هذا التضارب تخضـع جميع هـذه المجتمعـات الى أحكـام الضـرورة ••• التى تلبس لبـاس « الصدفة » • »[٨] ؛ والسبب فى ذلك ، أن الناس ليسوا أحراراً فى اختيار أسلوب الانتاج لأن كل جيل جديد يجد نفسه ملزماً ، فى البداية على الأقل ، بقبول الاسلوب السائد فى الانتاج ؛ ولأن الناس فى مساعيهم الفردية لتحسين وسائل الانتاج وترقيتها انما ينشدون مصالحهم الخاصة من وراء ذلك ولا يدركون النتائج الاجتماعية العامة التى تنجم عن هذا التحسين ؛ فالمخترع انما يعنيه ما يجنيه من وراء اختراعه من الفوائد ، والراسمالي فى توسيع نطاق الانتاج لا يدرك أن توسع الانتاج الصناعي يؤدى بالضرورة الى تقوية الطبقة العاملة التى تخلق بنموها العوامل التى تؤول الى تحول الرأسمالية الى الاشتراكية •

رابعاً : ان تطور قوى الانتاج والتبدلات فى علاقات الانتاج ، وان كانت تجرى مستقلة عن ارادة الناس وعلى غير خطة مقصودة فى بادىء الأمر ، ولكن هذا الدور اللاارادى لا يدوم الا الى حين تبلغ هذه التبدلات وما يتصل بها وينجم عنها من التكوين الطبقي الجديد

(٨) Correspondence ، ص ٥١٨ •

درجة كافية من النضج والكفاءة وتصطدم بالحاجز الذى يسد بوجهها طريق النمو والتقدم ، فينقلب هذا التطور بحكم الضرورة الى صراع طبقي واع لا يجد سبيلا لرفع الحواجز التى تقوم بوجهه غير سبيل الثورة • وتنشأ عن حاجات المجتمع الاقتصادية الجديدة والوعي الطبقي الذى يمثل قوى الانتاج الناشئة ويعبر عن مصالحها ، أفكار اجتماعية جديدة واتجاهات سياسية جديدة وكذلك تنظيم سياسى تعبأ به القوى الاجتماعية التى تمثل المرحلة الجديدة لمنازلة القوى التى تمثل الانتاج والعلاقات والمصالح الاجتماعية فى النظام القديم وانتزاع السلطة من يدها والغاء علاقات الانتاج القديمة بقوة الثورة • وبهذا الاعتبار يكون الصراع الطبقى والثورة عنصران ضروريان فى التطور الاجتماعي ، فى هذه النظرية •

★ ★ ★

وبالرغم مما يبدو من مظاهر الاتفاق الاجمالى العام بين علماء الاجتماع فى موضوع التطور الاجتماعي باعتباره حقيقة واقعة لا سبيل الى نكرانها ، فان المادية التاريخية أحدثت انقلاباً خطيراً فى دراسة هذا الموضوع ، ليس بخصوص عوامله التى مرّ بيانها فحسب ، وانما فى فحوى التطور وفى وجوه تحققه كذلك ، بنظريتها التاريخية القائمة على أساس الطبقات الاجتماعية والصراع الطبقي والثورة الاجتماعية ، واصبحت هذه النظرية الآن بالغة الخطورة بعد ان قبلتها وطبقتها

مجتمعات كبرى فى العالم الحديث وتأثرت بها ـ بدرجات متفاوتة ـ جميع نواحي التفكير الاجتماعي والسياسي المعاصر ، بحيث أصبح التباين ظاهراً فى هذا الخصوص ، بين النظريات الاجتماعية التى قامت بتطور التفكير التقليدى من جهة والنظريات المتأثرة بنظرية المادية التاريخية من جهة أخرى .

فبينما الآراء التقليدية ـ على ما بينها من الاختلاف ـ تقيس التطور الاجتماعي ـ من حيث فحواه ومراميه ، بمدى تأثيره فى حياة الأفراد بالدرجة الأولى ، تأخذه المادية التاريخية بمعيار العلاقات الطبقية بالدرجة الأولى . وبينما يجرى التطور فى النظريات التقليدية بالتدرج السلمي ، تنظر اليه المادية التاريخية باعتبار انه يقوم بالصراع الطبقي الذى يبلغ درجة الثورة التى هي فى المادية التاريخية عنصر أساسي من عناصر التطـور . وسـنعرض فى هذا القسم آراء المفكرين وعلماء الاجتماع التقليديين فى موضوع التطور ونعرض فى القسم الذى يليه الموضوع عينه على أساس الصراع الطبقي ومقام الثورة الاجتماعية فى هذا الصراع وفى التطور الاجتماعي بوجه عام .

يقول بنيامين كد » : اننا اذا اعتبرنا المجتمع تركيباً صائراً الى التكامل ، ، سيراً على ناموس الانتقاء الطبيعي ، ووفقاً لدواعي التدرج فى تحقيق أسباب البقاء وفى تصريف شؤونه باعتبار المستقبل البعيد ، تجلى لنا ان المبادىء والآراء التى تكون أبعد أثراً وأبقى فى تسخير

منافع الأفراد واستعداداتهم لزيادة كفاية المجتمع ، هي التى تهيىء للمجتمع سبل التطور ، فالمقومات الأولية لتركيب النظام الاجتماعي ، فى المجتمعات الساذجة ، لم تنشأ عن رغبة واعية فى تسهيل اشباع الحاجات الفردية ، وانما كان أساسها الاستعداد للفوز فى تنازع البقاء . على ان الصلة بين كفاية النظام الاجتماعي للبقاء بقيت مقرونة باستعداده الحربى ردحا من الزمن ؛ لأنه وان كان الأصل تصريف أمور المجتمع باعتبار المستقبل ، ولكن الضرورة قضت ، فى الوقت عينه ، أن يكون المجتمع قادراً على صيانة كيانه تجاه مناوأة المجتمعات الأخرى فى كل آن . ولما أن تجاوز وعي الناس حدود الدولة ، اتسع نطاق المبادىء المقومة لتطور المجتمعات ، فأصبح التطور مناوأة حرة موفورة التسامح ، على شدتها واستحكامها . وفى ضوء هذه المناوأة الحرة فقط ، تيسر لنا تعليل زوال المبادىء التى أباحت الرق ، واضمحلال المعتقدات التى ساندت سلطات الاستبداد ، ورواج الرأي الذى مآله أن لا مقام ولا رأي فى الدولة يمثل العصمة وينطق بالحق المطلق ، وما نجم عن ذلك من قيام الاحزاب وتناوبها الحكم فى البلدان الراقية ، والاعتراف بحق كل جهة من جهات التحري والاجتهاد فى ان تجرب نتائج تحرياتها واجتهاداتها فى حدود الحرية التى تتمتع بها فى الجهات الأخرى ، ورواج مذهب المساواة بين الناس ، وما نشأ عنه من قيام حق الانتخابات وحرية الرأي للعموم دون تمييز أو تخصيص ...

وأخيراً انتباه الناس الى هذه الحقيقة وهي : أن الدولة ، لأجل ان يستتب لها الأمر ، لزم أن يكون ترتيب الثروة فيها على نظام يحقق العدل السياسي .. (الى أن يقول) : ان سيرة التاريخ ، بما فيها هـذه النزعات المستجدة نحـو الحرية والمسـاواة فى الحقوق المدنية وفى مجال الاقتصاد وشروط المعيشة ، تظهر لنا ان وجهة المجتمع فى ارتقائه هي تحقيق الاتزان فى تسخير الفرد لأغراض النفع العام ؛ وبعبارة أخرى : ان غاية المجتمع هي تهيئة الأسباب وتنمية القابليات التى تزيد فى قوة المجتمع فى تنازع البقاء(٩) .

ويقول مكايفر » ان غاية التطور الاجتماعي ، توسيع المجال للفرد حتى تتميز شخصيته وتتوفر له أسباب الحياة فى ظل المثل العليا التى ينشدها ... وان شخصية الفرد تتميز باتساع نطاق حريته فى الاختيار والعمل وفى توجيه وتقرير ما يتعلق بذاته ، وبزيادة شعوره وشعور الآخرين معه بانه له شأنا فى الحياة . ان كل ما فى العلم والفن والتقدم هو من خلق الشخصيات المبدعة التى استفز همتها اتفاق الفرصة السانحة لتحقيق آرائها بالفعل ، ورغبتها فى التعبير عن ذاتها . وان علماء الاجتماع كافة ، متفقون على ان شخصية الفرد كانت عديمة الاعتبار فى المجتمعات الساذجة ، لأن تحكم العادات فى حياتها تحكماً مطلقاً ، أدى الى تماثل تام فى سـجايا الأفـراد وفى خصـالهم .

(٩) Sociology ، فى دائرة المعارف البريطانية .

والأغراض ، اذا كانت كلها لا فردية ، كان ذلك دليلا على سذاجتها ؛ والأفراد اذا عاشوا على نسق واحد ، كان ذلك دليلا على انحطاط المجموع ؛ والعادات اذا كانت شاملة زاجرة ، فانها لا ريب واهية . على أنه ليس فى تحرير الفرد وتميز شخصيته ما يخل بكيان المجتمع ، وانما ذلك فى الواقع ، شرط لازم لتطوره . فالمجتمع المؤلف من أفراد متميزين ، يكون كيانه على التأكيد ، أشد رسوخا وأبقى على عاديات الزمان . ولا سبيل الى تميز الفرد من دون المجتمع ، ولا الى تحقيق الذات خارج حدود الاجتماع . والحرية ان لم تكن لغرض خدمة الصالح العام فهي عبث لا طائل تحته ؛ لأن معنى الحرية ، الخلاص مما هو شر ، لتحقيق الخير باعتبار انه ينطوى على نفع عام . والنفع الخاص المحض ، لا مجال له فى مجتمع صالح ، لأن مآله الاضرار بالغير . واذاً ، فالحرية بهذا الاعتبار ، لا تكون الا حرية عامة . وفى ظل الحرية العامة المتزنة ، يتكامل المجموع ويستتب النظام . وكلما ازداد الانسان معرفة بنفسه ، تجلت له أهمية العلاقات الاجتماعية ؛ وكلما ألم بمعنى الحياة ، اشتد تعلقا بالمجتمع . فارتقاء المجتمع اذاً ، ما هو الا ارتقاء حياة الأفراد(١٠) .

وقد أوردنا هاتين الخلاصتين ـ من آراء « بنيامين كد » التى تقوم على نظرية « التركيب الاجتماعي » ، وآراء « مكايفر » التى تقوم على

(١٠) Maclver ، ص ٢١٩ ـ ٢٤٨ .

نظرية « التصيّر الاجتماعي » ـ كنموذجين للآراء التقليدية فى التطور الاجتماعي • ويلاحظ فى كلا الخلاصتين ، اعتبار الفردية من حيث النتيجة ، العنصر الأساسى فى التطور الاجتماعى ، من حيث فحواه ومرامه ، كما يلاحظ فيهما التركيز على النواحى الفكرية وعدم أخذهما بنظرية الفعالة الجماعة أو الطبقة فى حركة التطور •

وبهذا الأسلوب أيضاً ،تفسر الآراء التقليديه فى الاجتماع ، الحالات التى تعاكس التطور باعتبار الارتقاء ، مثل حالات الركود والرجعة والتقهقر والانحلال(١١) • فالركود ـ كما يقول « مكايفر » ـ لا يمكن أن ينال الحياة الاجتماعية من ناحية كونها قائمة على مبدأ التصيّر الدائم ، فالمجتمعات البدائية التى بدت جامدة ، كانت فى الواقع ، فى تطور متواصل ، والا لما تيسر للانسان اجتياز مراحلها ؛ ولكن هذا الركود ينال الحياة الاجتماعية من ناحيتي المنظمات والنظم عندما يتحكم فيها الجمود ، خصوصاً اذا قامت على أساس المعتقدات الدينية وطبعت بطابع الصلاح المطلق الذى لا يفسح مجالا للنقد • وهذا الركود يؤدى بالضرورة الى أحدى حالتين ، فهو اما أن يقلب ، باكراهه الحاضر على مطابقة الماضي ، هذا الحاضر الى صورة مزيفة لماض مفروض فتتفشى فيه آفات الانحلال ؛ أو أنه يؤدى الى انفجار الحيويات المحبوسة فى ثورة تحطيم القيود وتحرر الحياة • فاذا فازت الثورة بالنصر ، تحرر

(١١) Maclver ، ص ١١٨ ـ ١٩٧ •

المجتمع من القيود التى تقعده عن التقدم فى مضمار التطور ؛ واذا فشلت هذه الثورة ، صار المجتمع الى الرجعة أو التقهقر أو الانحلال فاذا كانت الغلبة فى المجتمع الى قوة واعية تريد الرجوع به الى المرحلة التى أراد ان يجتازها بالثورة صار المجتمع الى « الرجعة » . ويختلف « التقهقر » عن « الرجعة » من حيث أنه انتكاس غير مقصود ، يرجع سببه فى الأصل اما الى ضعف فى مناعة المجتمع من جراء توقفه عن الأخذ باسباب التطور ، حتى تغلبه مجتمعات دونه فى الحضاة ؛ أو انه يرجع الى أسباب طبيعية طارئة لا حول للناس تجاهها ولا قوة ، مثل المحل ينزل بالبلاد فيجر عليها المجاعات ، أو الزلازل تنزل بها فتدمر عمرانها ، أو الأوباء تنتابها فتبيد خيرة أهلها ، وهي لا تقوى على مغالبتها لضعف متأصل فى كيانها . واذا عجز المجتمع بعد أن غلبه التقهقر عن استجاع حيويته للأخذ بأسباب التقدم ، صار الى « الانحلال » فتبدو على الناس فيه مظاهر الفتور ، وتقصر بهم الهمة ، ويشغلهم البهرج الكاذب ، وتغلب عليهم الخبائث والشهوات الفاسدة ، وتسوقهم الجهالة الى قتل الوقت بتوافه الأمور ، وينزعون الى الاستهتار والفظاظة ، فيسيرون فى الحياة على غير هدى ، لا يلوون على شىء ، ولا يرتبطون بعهد ، ولا يلتزمون بالمسؤولية ، حتى يدركهم الفناء أو تقهرهم المجتمعات الأخرى فيذوبون فيها . وقد خيل لبعض المفكرين ، أن الركود والرجعة

والتقهقر والانحلال ، أحوال تنتاب المجتمعات كافة ، لأنهم حسبوا ان حياة المجتمعات مثل حياة الأفـراد ، تتعاقب عليها أدوار الصبا والشباب والكهولة والشيخوخة ، حتى تصير الى الزوال ، فى حين أن للمجتمعات فى حياتها معيناً لا ينضب من أجيال جديدة تتجدد بها حيويتها ؛ وهي تزداد قدرة على البقاء كلما طال بها الزمن ، بتراكم الاختبارات والتجارب وبتقدم الفكر والعلوم .

وعين علماء الاجتماع التقليديون كذلك وجهة التطور الاجتماعى وموازنه ، فقالوا ان هذا التطور يظهر أولا ، باتزان النمو فى سائر المنظمات والنظم الاجتماعة والاقتصادية والصحية والسياسية والعسكرية ، وبمدى انصهارها فى الكيان العام ، بحيث لا يكون التوسع فى بعضها والافراط فيه سبباً فى اهمال ما عداه ، كما وقع لكثير من المجتمعات فانتهى بها الى الاضمحلال . فقد أفرط الاسبارطيون مثلا ، فى العناية بالقوة البدنية والتدريب العسكرى واهملوا شؤون الثقافـة ووسـائل الحياة الاجتماعية الأخرى فصاروا الى الاضمحلال ؛ ووجه الآشوريون القسط الأوفر من عنايتهم الى التوسع واتقان أسباب القتال حتى اختل الاتزان فى حياة المجتمع ، فانهارت امبراطوريتهم على حين غرة ؛ وغلب طموح الرومان فى الفتوح والاستعمار على مقتضيات الحياة الأخرى ، فبالغوا فى تقوية الجيش حتى ذهب المجتمع ضحية لاطماع القواد ؛ وحصل فى المجتمعات الأوربية منذ النهضة الصناعية ، غلو فى الناحية

الاقتصادية حتى ساءت حالة العمال وأصاب المجتمع اضطراب مزمن وأصبح عرضة لمفاجئات خطيرة لم يتيسر للعلم وأسباب التقدم الأخرى التغلب عليها حتى الآن . وقد أشار « مكايفر » الى انه يشترط فى اتزان الحياة الاجتماعية واطراد تقدمها : (١) تشعب تراكيب المجتمع ونموها ، على ان يؤدى ذلك الى ازدياد قوة الكيان الاجتماعي ؛ و (٢) نمو الاختصاص فى تراكيب المجتمع بشرط ان يلازمه ازدياد فى اندماج هذه التراكيب فى الكيان العام(١٢) .

ويظهر ثانياً ، نمو قوة المجتمع النفسية . ويقاس هذا النمو : بزيادة قابلية الأفراد فى تقدير حقوق الآخرين وحاجاتهم ومراعاتها ؛ وبزيادة استعدادهم للاندماج فى المجموع على اتساع حدوده ؛ وبمبلغ تمسكهم بالروابط العامة وما تكون عليه هذه الروابط من دقة التركيب ؛ وقوة شعور الفرد بذاته بالنسبة الى شعوره بالمسؤولية العامة ؛ وهذه كلها تتصل برقي المجتمع الأخلاقي . والرقي فى الأخلاق لا يقاس بدرجة تمييز الناس لمبادىء الأخلاق وانما يقاس بمبلغ نفوذ هذه المبادىء واستقرارها فى نفوسهم ونوع قناعتهم بها . فقد أدرك الناس من مبادىء الأخلاق ما لا يقل فى الشأن عما هو مرعي منها الآن ، حتى فى أدنى أطوار السذاجة . ومضامين المبادىء الاخلاقية وان كانت معرضة الى التبدل وفقاً لتطور الحياة بمرور الزمان ، الا أن

(١٢) Maclver ، ص ١٨١ .

المقصود بتطور الأخلاق ، فى هذا الخصوص ، هو اتساع حدود نفوذها وقناعة الناس بها وما يتصل بذلك من وسائل الزجر والتأديب • ويقاس تطور الأخلاق بنسبة تحولها من حدود القناعة العامة بمبادئها الى قناعة الفرد ذاته بهذه المبادىء • فقد كان الأصل فى المجتمعات البدائية أن يتبع الفرد ، فى شؤون الأخلاق ، كل ما يجري على لسان الرأي العام ، من غير أن يكون له رأي خاص بما تنطوي عليه من الحق والصواب ؛ الا أن تطور المجتمع فى هذا الخصوص أدى تدريجاً ، الى اتساع مجال حرية الفرد فى أن يتبع ما يعتقد أنه الحق ؛ وان كان ذلك لا يعني أن المجتمع فقد سلطانه فى تعيين حدود الأخلاق ، وانما يعني ان المجتمع أعتمد فى فرض سلطانه هذا على الاقناع وتجنب طرق الارهاب والتهويل • وكان الناس فى المجتمعات الساذجة يساقون الى اتباع ما تفرضه الأخلاق باثارة الرعب فى نفوسهم ، فيلقنون مثلا ، أن فى الطعام والشراب المحرمين وبالا على من يتناولهما ، وأن الكذب يؤدى الى سوء الطالع ، وأن لعنة الضيف الذى لا تكرم وفادته تجلب الشر ، وهلم جرا • بينما يتبع فى المجتمعات الراقية ، كل بنسبة نصيبه من الارتقاء ، سبيل اقناع الناس بما فى فضائل الأخلاق من نفع ، وان المحرمات انما حرمت لما فيها من ضرر أكيد • وبنسبة تضاؤل وسائل الزجر والتهويل والارهاب ، فى اتباع الناس لما تفرضه الأخلاق ، يقاس ارتقاء المجتمع فى الأخلاق • وكذلك يقاس ارتقاء

المجتمع فى الأخلاق بنسبة توسع حدودها لتقترب من حدودها الانسانية ؛ فقد كانت الحدود الأخلاقية فى المجتمعات البدائية تقتصر على أفراد الجماعة فقط ، بحيث جاز الغدر والخيانة والخداع خارجها(١٣) .

ونظر ثالثاً ، بارتقاء العقل ، ويتجلى فى اتساع حدود المعرفة . وقد أكد كثير من المفكرين موضوع ارتقاء العقل باعتبار أنه من أهم دلائل التطور الاجتماعي . وقال « بكل » انه يقاس بمقدار الملم الانسان بشؤون الطبيعة وقدرته على الاستفادة من مرافقها ؛ وقال « جون ستيورد مل » انه يقاس بما يتوصل اليه الانسان من الآراء حول حقيقة العالم الذى يحيط به .

العقلي ثلاث مراحل : لا ولى ، هي المرحلة التى يتجه فيها التفكير الى معرفة أصل الوجود وظواهر الطبيعة وغايتها ، فيعزو وجودها الى القوى الخارقة حتى يهتدى الى معرفة الله ؛ الثانية هي المرحلة التى ينصرف فيها الى كشف حقائق الوجود وتقدير الأسباب والنتائج بفلسفة ما وراء الطبعة التى تنتهى به الى ادراك فحوى الطبيعة ؛ والثالثه هي المرحلة التى يأخذ العقل فيها بطريقة العلم فى كشف أحكام الواقع وسننه . ويقول « هوبهاوس » ان مراحل التطور العقلى أربعة وهي : مرحلة السذاجة التى تنشأ فيها أصول التفكير ؛ ومرحلة المعرفة بالتجربة والممارسة ؛ ومرحلة التمحيص والتحقيق وتصنيف الآراء ؛ ومرحلة

(١٣) Ginsberg ، ص ١٩٦ ــ ٢٠٨ .

التفكير الانشائي[١٤] .

ويظهر أخراً ، بدرجة السيطرة على العادات والتقاليد . فان هذه العادات والتقاليد ، وان كانت تطغى على كل ما نعقل ونعتقد ، حتى اننا لا نجد عيونا بريئة ننظر بها الى العالم ، وانما نرى كل شيء من خلال حجب العادات والتقاليد التى احتوتنا ، الا ان مبلغ قدرة الانسان فى تحكيم العقل فيها وكشف ما يراه من الخطأ فيها خير دليل على رقيه ورقي المجتمع الذى هيأ له هذه القدرة وفسح له مجال ممارستها . وقد قال « جون ديوي » ان فعل العادات والتقاليد فى تكوين الفرد ، بالنسبة الى تأثره فى تحويرها وتبديلها ، مثل تأثير مناغات الطفل فى لغة أمه[١٥] . والمعتقدات الدينية والآراء الاجتماعية تفرض نفسها فى الغالب ، بحكم العادة ؛ وقد بلغ سلطانها حده الأقصى فى أدوار الهمجية ، وراح يتناقص بتقدم الانسان ، حتى أصبح فى المستطاع فى الوقت الحاضر نقدها أو تحديها ، وكان ذلك فى مراحل حياة الانسان الأولى أمر عجز الانسان عن ادراكه أو تصوره . ولعل هذا المثل الذى أورده « هيرودوت » يوضح لنا بجلاء ، مبلغ سيطرة العادات والتقاليد على الانسان فى العهد القديم ، فقد روى ان « داريوس » ملك الفرس دعى فى حضرته جماعة من اليونان وأخرى من الهنود ، وكانت

(١٤) المرجع عينه ، ص ٢١٦ ــ ٢٣٣ .

(١٥) The Making of man ، ص ٧٦١ .

تقاليد اليونان تقضي بحرق موتاهم بينما كانت تقاليد هذه الطائفة من الهنود تقضي بان يأكل الأبناء آباءهم عندما يدركهم الموت ، فعرض على كل جماعة ان يمنحها ما تشاء بشرط ان تفعل بموتاها ما تفعل الأخرى ، فقالت جماعة اليونان انها لو منحت ما فى الأرض لما أقدمت على ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء وهي أكل أجساد آبائهم التى لايجدون خيراً لتطهيرها وتخليدها من الحرق ، واستنكرت جماعة الهنود هذا الخاطر الجنونى وقالت أنها لا تجد لتخليد آبائها خيراً من أكل أجسادهم قبل أن يدركها الفناء(٦١) .

* * *

وعيب هذا التفسير التقليدى للتطور ، فى « المادية التاريخية » ، بغض النظر عما ينطوي عليه فى مفرداته من الخطأ أو الصواب ، أفتقاره إلى الأساس المادى الذى ترجع اليه جميع الاسباب الظاهرية فى تطور الحياة الاجتماعية ؟ فهو لا يكشف عن الأسباب التى تؤدى الى رجحان نظم ومبادىء وآراء ومنظمات معينة دون سواها فى مرحلة من مراحل التطور ؟ فلا يفسر لنا لماذا تغلبت روح الحرب مثلا ، أو لماذا قام نظام الرق أو أضمحل نظام الاقطاع أو رجح الحكم المطلق ، أو لماذا اتسع مجال الحرية ومدلولها ، أو لماذا نشأت الديمقراطية وتعاظم شأنها بتقدم المجتمع فى مضمار التطور . وهو فى تعيينه الحالات التى تعارض التطور ، مثل

(١٦) Herodotus ، المجلد الأول ، ص ٢٢٩ .

حالات الركود والرجعة والتقهقر والانحلال ، وان وصف هذه والحالات والكيفية التي تصير بها والظواهر التي ترافقها ، فانه لا يتعرض الى عواملها الأصلية ؛ فالركود ينجم في هذا التفسير عن جمود المنظمات والنظم لقيامها على أساس المعتقدات الدينية وانطباعها بطابع الصلاح المطلق ، ولكنه لا يكشف لنا عن سر هذا الجمود ، ولا يوضح الدواعي لاكراه الحاضر على التزام تقاليد الماضي ، أو العوامل التي تؤدي الى تفجر الحيويات الجديدة وثورتها على هذا الالتزام ؛ وهو لا يبين لنا كذلك ، لماذا يصير المجتمع الى الرجعة وبأية قوة ، ولماذا تضعف مناعة المجتمع بحيث لا يقوى على مغالبة الطوارىء فيصير الى الاضمحلال .

وكذلك يبدو هذا التفسير ناقصاً في اعتبار المادية التاريخية تعيينه مقاييس التقدم ؛ فهو يعين الاتزان باعتباره مقاساً من مقاييس التطور ، ولكنه لا يفسر لنا العوامل الحقيقية التي تؤدي الى فقدان هذا الاتزان ؛ لا يفسر لنا لماذا أفرط الاسبارطيون في العناية بالقوة البدنية والتدريب العسكري ، ولماذا وجه الآشوريون جلّ عنايتهم الى التوسع ، ولماذا غلبت روح الاستعمار في الامبراطورية الرومانية وكيف أدت الى انحلالها ، ولماذا ساءت حالة العمال في النظام الصناعي الراسمالي القائم وأدت الى ما يكابده المجتمع من الاضطراب المزمن ؛ ومن الجهة الأخرى يغفل هذا التفسير أهمية هذه الظواهر الاجتماعية

السلبية فى هدم الأنظمة التى فات أوانها لكيما يتيسر للقوى الجديدة مجال النمو والازدهار • وفى تقدم قوة المجتمع النفسية ، يكشف لنا هذا التفسير عن مظاهر النمو ولكنه لا يكشف لنا عن أسبابه ولا عن العلة فى تبدل مضمون القواعد الأخلاقية باختلاف المراحل الاجتماعية ؛ فهو لا يفسر لنا لماذا تقوم الأخلاق فى مراحل معينة على أساس الا رهاب والزجر والتهويل ، ولماذا كانت حدود الأخلاق ضيقة فاتسعت • وفى ارتقاء العقل ، يقصر هذا التفسير عن ايضاح رائد العقل فى تقدمه والعوامل الاجتماعية التى تؤيد هذا التقدم • وفى العادات والتقاليد ، يضيق هذا التفسير عن بيان السبب فيما تبلغه من شدة التحكم بشؤون الحياة العامة وعن الكيفية التى يتغلب بها المجتمع على سلطان هذه العادات والتقاليد والقوى التى تؤيده فى هذه الغلبة •

والمادية التاريخية ترى مفتاح هذه المسائل كلها فى انقسام المجتمع الى طبقات وفى الصراع الطبقى الذى يؤدى اليه هذا الانقسام بحكم الضرورة ، فيقوّم القوة الفعالة التى تأخذ بيد المجتمع فى مضمار التقدم • وبهذا الاعتبار ، يكون الرجحان فى كل مرحلة للمبادئ والآراء والمنظمات والنظم التى تعبر عن مصلحة الطبقة المتحكمة بشؤون المجتمع بنسبة ما تيسر لهذه الطبقة من أسباب القوة والبقاء • ففى كل مرحلة من مراحل التاريخ تسلطت على شؤون المجتمع الطبقة التى سيطرت على وسائل الانتاج : فى النظام القديم ، طبقة الأسياد

الذين ملكوا العبيد باعتبارهم وسائل الانتاج ؛ وفى الاقطاع ، طبقة النبلاء الذين ملكوا الأرض وسخروا القن ؛ وفى الراسمالية ، طبقة الراسماليين الذين يسيطرون على مشاريع الانتاج ويستخدمون العمال المأجورين • وفى كل هذه المراحل ، تدبر شؤون المجتمع ويعين مدلول المبادىء الاجتماعية والقيم الروحية والأخلاقية وتوجه الأفكار والعلوم وتثبت وظائف المنظمات وتنظم العلاقات الاجتماعية ، بحسب مقتضيات مصلحة الطبقة المسيطرة ؛ فتتحكم العادات والتقاليد وتستبدل ، وتسود روح الحرب وتوجه القوى الاجتماعية الى التوسع أو الى الاعمار ، ويتسع مجال الحرية الفردية أو يضيق ، وينشر التعليم أو تعم الأمية ، ويعنى بشؤون الصحة أو تهمل ، كل ذلك أو غيره من شؤون المجتمع يتوقف مصيره على ما تتطلبه مصلحة الطبقة المسيطرة على شؤون الحياة العامة التى لا يعنيها فى هذه الأمور كلها غير رعاية مصالحها الخاصة وحمايتها • وبحسب مصلحة هذه الطبقة وقوتها وموقفها من تطور وسائل الانتاج يصير المجتمع الى الركود أو الى الرجعة أو الى اجتياز المرحلة التاريخية الى مرحلة جديدة ؛ فيصير المجتمع الى الركود اذا أصبح اطراد تقدم وسائل الانتاج مناقضاً لمصلحة الطبقة المسيطرة ؛ ويصير الى التقهقر عندما تتمكن هذه الطبقة من سحق قوى التحرر ولو الى حين بالارهاب المكشوف ؛ ويصير الى التحول عندما تتغلب قوى الثورة على قوة النظام القائم •

ولكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الطبقي وجهان : وجه يمثل القوة والغلبة ، ووجه يمثل المكابدة والاستغلال ؛ أو بعبارة أخرى ، وجه ايجابي يمثل الانشاء والاعمار ، ووجه سلبي يمثل تراكم المساوىء الناشئة عن الاستغلال والمكابدة • وبين هذين الوجهين المتناقضين يقوم صراع لا هوادة فيه ؛ صراع بين جانب الغلبة التى يتمثل فى الطبقة المتحكمة بوسائل الانتاج ومن ثم بشؤون المجتمع كله ، وبين الجانب الآخر الذى يتمثل فى تراكم المساوىء التى تكابدها الطبقة المستغلة وهي تحمل أعباء الانتاج وتقاسي ويلات الاستغلال • ويكون من خصائص هذا التناقض خصوصاً فى الراسمالية ، أن يصير جانب الغلبة الى الاستقطاب بحكم الضرورة التى تنشأ عن اطراد التحسن فى وسائل الانتاج بحيث تتزايد أرباحه ويتناقص عدده وعدد الأيدى العاملة التى يحتاج اليها ؛ والاستقطاب فى هذا الجانب يؤدي بحكم الضرورة أيضاً الى اطراد فى تراكم المساوىء واشتداد فى المكابدة وتزايد فى عدد الذين يقاسون ويلات الاستغلال ؛ ومن ثم يؤدى بحكم هذه الضرورات أيضاً ، الى قيام الأزمات التى تنشأ عن فيض متزايد فى الانتاج ونقص متزايد فى قابلية الشراء ؛ فيجر جانب الغلبة الى رجعية تقاوم تقدم الانتاج وتتشبث بوسائل التدمير والحرب ، وكلما ازداد هذا الجانب ضعفاً ازداد رجعية وتشبثاً بوسائل الحرب والتدمير والارهاب ؛ بينما الجانب الآخر يصير الى نمو متزايد فى العدد وفى

الكفاءة وفي الشعور ؛ وهكذا ينقلب التناقض الاقتصادي الى صراع سياسي يستهدف فيه الجانب الأول ابقاء الوضع الذي يضمن له القوة والنفع ، ويحمل الجانب الثاني على أن يكون رائده التقدم والثورة .

وادراك ظاهرة هذا التناقض في الكيان الاجتماعي ليس أمراً جديداً ، فقد نوه به مفكرو الاغريق منذ القرن السادس قبل الميلاد ، وعبر عنه « أفلاطون » اذ قال « كل مدينة هي في الواقع مدينتان ـ مدينة الأغنياء ومدينة الفقراء وكل منها في حرب مع الأخرى ، انك لتخطىء خطأ كبيراً اذا نظرت اليها على أنها دولة واحدة » وقد عبر عنها أيضاً في فقرات أخرى من كتاب « الجمهورية » . وكذلك أدرك مفكرو عهد الثورة الفرنسية فكرة « نزاع الطبقات » ، بل ان هذه الفكرة طبقت بالفعل في هذه الثورة التي أتخذت في الواقع شكل نزاع طبقي بين طبقتي النبلاء ورجال الدين من جهة و « الطبقة الثالثة » من جهة أخرى ؛ وقد ازدادت هذه الفكرة وضوحا في ثورات أواسط القرن التاسع عشر ؛ وقال بها أشهر كتاب ذلك العهد مثل « مينيه » (François A.M.A. Mignet) و « أوغسطين ثييرى » (Augustin Thierry) و « أدلفي ثيير » (Adolphe Thiers) و « دي توكويفيل » (Alexis C.H.M.C. de Tocqueville) و « ماكولي » (Thomas Babington Macaulay)؛ وأصبحت « الطبقة العاملة » عنصراً أساسياً في فكرة « النزاع الطبقي » منذ عام

١٨٣٠ ، فظهرت هذه الفكرة جلية فى كتابات « سنت سيمون » وأشياعه ، وفى كتابات « لوي بلان » ، ولكنها بلغت غايتها فى الخطورة باعتبارها العامل الفعال فى التطور الاجتماعي فى « المادية التاريخية » التى خرج بها « كارل ماركس » و « فردريك أنجلس » اللذان لم يؤكدا الجانب النظري فى « النزاع الطبقي » فحسب ، وانما كشفا عن « خطة العمل » وعن الجانب العملي اللذين ينطوى عليهما هـذا « النزاع الطبقي » ويترتب على « الطبقة العاملة » أن ترعاهما لتحقيق النصر وانجاز التحول الى الاشتراكية . وقد تصدى لنقـد « المادية التاريخيـة » فى هـذا الخصوص ، منذ مطلع القرن العشرين ، عدد من الاجتماعيين ، مثل « كمللووتسر » و « توفكوف » و « دركايم » الذين رجحوا « النزاع العنصري والقومي » باعتباره أبعد أثراً ؛ وقد استندوا الى ما بدا فى الحرب العالمية الأولى من انحراف الطبقة العاملة الى المساهمة بها على أساس العنصرية والقومية بحيث أدت هذه الحرب الى انقسام حركة « الدولية الأولى » الى « الدوليـة الثانيـة » التى تبنتها الاشـتراكيـة الديمقراطية ، والدولية الثالثة التى بقيت على تمسكها بالماركسية[١٧] .

★ ★ ★

والثورة ، فى المادية التاريخيـة ، عنصر ضـروري من عناصر نزاع الطبقات ، عندما يؤول هذا النزاع بحكم الضرورة الى صراع

(١٧) Class Stuggle ، فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية .

سياسي هدفه الاستيلاء على جهاز الحكومة لتجريد الطبقة المهيمنة على شؤون المجتمع من وسائل هذا الجهاز الذى تسخره لخدمة أغراضها وتحويله الى خدمة أهداف الثورة .

ولا يقصد بالثورة ، التبدل الشكلي للحكومة كما فى « الانقلاب » (Conp d'état) ، أو « الفتنة » (Rebellion) أو « العصيان والتمرد » (insurrection) ؛ وانما يقصد بها التبدل الحاسم الشامل فى جميع وجوه النظام الاجتماعى ؛ وقد تطلق احيانا على انقلاب أساسي فى وجه من وجوه الكيان الاجتماعي يمهد السبيل الى التبدل العام ، كما فى « الثورة الصناعية » التى مهدت السبيل الى الثورة الفرنسية والثورات التى وقعت فى خلال القرن التاسع عشر ، فاتمت التحول من مرحلة الاقطاع الى مرحلة البرجوازية التى قام بها نظام الراسمالية .

والثورة ، بهذا المعنى ، عنصر أساسي من عناصر التطور ، تقوم فى الطبيعة كما تقوم فى الاجتماع ، ويتم بها تحول النمو « الكمي » (Quantitative) الذى ينجم عن تراكم التبدلات الجزئية الى تبدل « نوعي » (Qualitative) ؛ كما يصير « الجنين » ، عندما تبلغ التبدلات فيه حد النضج ، الى مولود بثورة المخاض ، أو يصير الى « فرخ » بعد أن يتم دوره فى داخل البيضة فيثور ويحطم القشرة ؛ وكما يتحول الماء الى حالة الانجماد ، عندما تبلغ التبدلات الجزئية فى

الحرارة حدها الأعلى فى الارتفاع فينقلب « فجأة » الى حالة الغاز ؛ وفى جميع هذه الحالات يؤدى تراكم التبدلات « الكمية » الى تبدل « نوعي » فى الكيان المادي •

وفى الاجتماع ، عندما تتراكم الفوارق بين الطبقات فتبلغ حدها الأقصى ، بأن تؤول السلطة الى أقلية صغيرة تنحصر بها منافع الوضع القائم ، ويصير الشعب فى كتلة كبرى لا تجد فى الوضع القائم ما يعود عليها بغير الخسران ، تحدث الثورة لتحقق تبدلا يضمن مصلحة الأغلبية • ويسبق هذه الثورة انحطاط فى جهاز الحكم ، ووعي متزايد تجتمع فيه كلمة الأغلبية على المعارضة وتنقطع به كل صلة ايجابية بين الحكومة والشعب فتتسع الشقة بينهما بحيث لا يعود الحكم يعبر عن أية مصلحة من مصالح الأغلبية • فتقوم الثورة لتزيل وضعاً فقد اتزانه وتنشىء ـ وضعاً جديداً تعبر فيه الحكومة عن ارادة العدد الأكبر ومصالحه • وبهذه الثورة تخسر الأقلية الحاكمة وضعاً عجزت عن المحافظة عليه وضاق العدد الأكبر به ذرعاً ولم يعد يطيق تحمل مفاسده وأثقاله •

ويعتبر التمايز الطبقى من الشروط الأساسية فى قيام النزاع الطبقي الذى يؤدى الى الثورة الاجتماعية ، لأنه يقوّم الوعي الذى يحمل الطبقة الناشئة على الاحساس بمساوىء الوضع القائم والوقوف منه موقف المناوىء من جهة ، ويحملها من الجهة الأخرى على تنظيم

صفوفها وتعبئة قواها وتعيين مثلها والاندفاع الى خلق وضع جديد يحقق رسالتها • ولهذا كان من ضرورات كل ثورة : وجود مثل تثير الحماسة وتلهب النفوس ؛ وتنظيم ثوري فعال ينظم الحركة ويقرر الخطط ويضمن الغلبة على نظام قائم تتوافر له حتى فى أقصى ما يبلغه من حالات الضعف ، بقية عنيدة من القوة التقليدية التى لا يمكن التغلب عليها بيسر وسهولة ؛ وكان من ضرورات هذا التنظيم الثوري أن يتغلغل فى جميع نواحى الحياة الاجتماعية وزواياها ، وأن يتسرب الى جهاز الطبقة المسيطرة ليفسد عليها مواطن قوتها ، وأن يجتذب الى دعوته كل ما يستطيع أن يجتذب من الأوساط الاجتماعية ؛ كما فعلت الحركة الثورية فى فرنسة حين أتخذت من « صالونات » القرن الثامن عشر الأدبية الارسطقراطية ، منابر للدعوة الى مثلها وللكشف عن مفاسد الوضع القائم •

وتدل الشواهد التاريخية على ان مما يعجل فى وقوع الثورة ، الكوارث الاجتماعية مثل المجاعات والحروب والهزائم فيها ، باعتبار ان ذلك يساعد فى نشر الدعوة وفى تقوية روح الاستياء والتمرد وفى جر العناصر المترددة أو المحايدة الى جانب الثورة • وتدل هذه الشواهد كذلك ، على ان الثورات الاجتماعية يسبقها دور من الاضطراب الداخلي ، تقع فيه حوادث الاغتيال السياسي والاخلال بالأمن والتخريب والاضرابات والمظاهرات ومثل ذلك من الحوادث التى تكوّن

بمجموعها دليلا على توتر الوضع الاجتماعي واحتمال اندلاع نيران الثورة لأتفه الأسباب • وفي مثل هذه الحال ، تجد الثورة اذا اندلعت نيرانها ، تأييداً اجماعياً يوحد كلمة الأمة ويجمع صفوفها تحت راية الثورة ، فتنهار قوة المقاومة بيسر قد يتجاوز كل ما كان متوقعاً ، ويتسابق أنصار الوضع السابق الى الانضمام الى صفوف الثورة •

على أن مد الثورة لا يلبث أن يأخذ بالهبوط • ويبدأ هذا الهبوط بانقسام في صفوف الثورة ، يرجع سببه الى اختلاف في مراتب الطبقة التي قامت بها ، فالمراتب العليا في هذه الطبقة تتحقق مطالبها في المراحل الأولى فتميل الى الاعتدال وتبادر الى المطالبة بحفظ النظام والتزام جانب القانون ، بينما المراتب الدنيا التي لا تزال مطالبها بعيدة عن التحقيق تواصل اندفاعها في تيار الثورة فتطالب بالتصفية النهائية الحاسمة • وتتشجع العناصر المناوئة للثورة بهذا الاختلاف فتبادر الى التهامس أولا ومن ثم تنشط الى العمل • وينجر المعتدلون الى التسامح مع هذه العناصر ويحبذون استخدامهم في الجهاز الحكومي للانتفاع بخبرتهم وبذلك يمهدون لهم سبيل النشاط الفعال • ويؤدي الاختلاف في صفوف الثورة في الغالب الى المصادمات الدموية والى أعمال العنف والتدمير والفتك • واذا صارت الغلبة الى الثوريين ، واصلت الثورة سيرها لتحقيق أهدافها البعيدة ، واذا غلبوا على أمرهم صار الحكم الى المعتدلين ،فيكون حكماً غير مستقر لأنه لا يرضي الثوريين ولا يرضي

عناصر الوضع السابق التى تغتنم فرصة تمسك المعتدلين بالنظام والقانون فتنشط الى العمل لاحباط الثورة وانشاء وضع شبيه بالوضع السابق • على أن العناصر الرجعية ، مهما تيسرت لها سبل العمل ، لا تستطيع ـ لقلة عددها وتجردها من مقامها ـ أن تواجه العدد الأكبر على ما فيه من الانقسام والبلبلة ، ولهذا تلجأ الى الاستعانة بالقوى الأجنبية المناوءة لحكومة الثورة ، وتعمل من وراء ستار من المعارضة المبرقعة بشعارات وطنية جذابة لاجتذاب العناصر التى وقفت من الثورة موقف الحياد ولم تأخذ جانبها الا بعد أن تحقق لها النصر ، ومن ثم تبدأ فى اجتذاب العناصر غير الواعية من المراتب الدنيا التى خيبت الثورة آمالها لأنها توقعت أن توفر لها الثورة كل ما تتوق اليه من الخير والرفاه • ففى ثورة المانية لعام ١٩١٨ ، وقف سواد الطبقة الوسطى موقف الحياد من هذه الثورة ضد القيصرية والراسمالية ومن ثم ساهم بها بعد أن تحقق لها الفوز ، ولكنه لم يلبث أن أرتد فأخذ جانب المناوئين لها • وفى ثورات القرن التاسع عشر اجتذبت العناصر الاقطاعية الجماهير التى خيبت تلك الثورات آمالهم ، بوعود الاصلاح والترفيه ، كما حدث فى عهد لويس بونابرت ؛ وكما حدث أيضاً عندما تحولت السلطة للطبقة الوسطى فى ثورة ١٩١٨ فى المانية وخابت آمال الطبقة العاملة فيها فاستغلت النازية هذه الخيبة واجتذبت الى جانبها العاطلين والمتشردين وغير المهرة من العمال ؛ على أن مثل ذلك لا يمكن وقوعه فى ثورة

البروليتارية لأن الرجعية لا يمكن أن تجتذبهم وهم فى الحكم • والى جانب ذلك كله ، تواجه الثورة مشكلة أخرى تنشأ عن تحرر ذلك القسم من الجمهور الذى ينقصه الوعي الثوري والذى يجد نفسه على حين غرة وقد نزعت عنه القيود وأطلق سراحه فخرج الى فضاء الحياة كمن خرج من ظلمة حالكة ؛ ففريق من هؤلاء تجره عادة الخضوع والاستسلام المتحكمة به الى العودة لأسياده القدماء ليكون داة بسخرونها ضد الثورة ، وفريق منهم تغلبه النزوة الى الفوضى والمفاسد الناشئة عن الكبت والحرمان • كل ذلك جعل من ضرورات كل ثورة تحتاز دور انتقال يكون الأمر فيه لدكتاتورية الثورة ، وهو « دور استبداد الحرية ضد الطغيان » كما أسماه روبسبير او « دكتاتورية البروليتارية » فى الثورة الاشتراكية ، مهمته حماية الثورة والعمل على احباط مؤامرات الرجعة وانجاز التحول الى المرحلة الجديدة •